



اسم المقال: المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق "الشرق الأوسط" انموذجاً

اسم الكاتب: أ.د. ستار جبار الجابري

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7079>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 15:33 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



{ المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق " الشرق الاوسط " انموذجاً }

أ.د.
ستار جبار الجابري (*)
Sattar_aljabiri@yahoo.com

الملخص :

إن وضع العراق اليوم هو أشد ما يكون لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر من دون تلك المصالحة، على شرط أن تكون مصالحة حقيقية، لا مصالحة شعاعات براقعة . لاسيما في ظل الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الأمر الذي عظم من حاجة العراق لرص الصفوف ونبذ الخلافات بين مختلف مكوناته السياسية والاجتماعية. لذلك فإن تحقيق مصالحة وطنية بناءة ستكون كإحياً حقيقياً لدوامه العنف في العراق، لاسيما وأنها ستسحب أعداد كبيرة من معارضي العملية السياسية، ممن سيجدون مكاناً لهم في بناء الوطن، وستخسر الجماعات الإرهابية نفوذها في العديد من المناطق، من خلال عدم توفير ملاذات آمنة لها.

المقدمة :

من ديدن الشعوب والدول الطامحة لتجاوز الآثار السلبية المرتبطة بمرحلة خلت، أن تعتمد مناهج العفو والتسامح والمصالحة مع الجماعات المتعاشية والمتساكنة معهم في إطار الدولة الواحدة، وذلك محاولة منها لطهي صفحة الماضي والسعي لبداية صفحة جديدة. ومن سمات النظم السياسية الناجحة، اعتماد العقلانية والترشيد في قراراتها وسياستها، وبالشكل الذي يسهم في بناء المستقبل مع تحاشي الركون للماضي.

(*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

وهنا تثار مجموعة من التساؤلات، منها : ما المقصود بالمصالحة الوطنية ؟ كيف تجري ؟ ما آلياتها ؟ مع من تتم ؟ ومن هو الطرف الذي لا يمكن أن تتم المصالحة معه ؟ ما الأطراف والفصائل المسلحة التي من الممكن التفاوض والتصالح معها ؟ وهل بالفعل إذا ما تمت المصالحة الوطنية بنجاح، فإن آثار ذلك النجاح ستكون فاعلة في تحجيم العنف في العراق .

فرضية البحث :

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : أن المصالحة الوطنية الحقيقية هي حجر الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه عملية سياسية ناجحة في العراق، وبدونها لن يكتب النجاح لأي عملية سياسية ، فضلاً عن أن العنف لن يتم التغلب عليه من دون مصالحة وطنية حقيقية .

وإن الاتفاق على تلك التوصيفات والتعريفات، إن تمت، فإنها ستكون الحلقة الأهم في الشروع بمساعي المصالحة الوطنية ، والخطوة الأولى الصحيحة التي ستغني عن التخبط واللف والدوران حول قضايا قد لا تدخل أصلاً في مشروع المصالحة الوطنية .

هيكلية الدراسة :

وفقاً لما سلف فقد تم تقسيم البحث على المحاور الآتية :

أولاً : الحوار والمصالحة الوطنية ومستوياتهما في الواقع العراقي

ثانياً : الآثار المترتبة على تعثر عملية الحوار والمصالحة الوطنية

ثالثاً : آليات التطوير والاستمرار في عملية المصالحة الوطنية

رابعاً : الضوابط التي تقلل من الانحراف والتراجع

خامساً : الفوائد المتحققة من نجاح مشروع المصالحة الوطنية

سادساً : الواقع الفعلي لجهود المصالحة الوطنية

سابعاً : التوصيات

أولاً : الحوار والمصالحة الوطنية ومستوياتهما في الواقع العراقي

يرى البعض أن تعبير " المصالحة الوطنية يعود إلى الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول، واستخدمه بعده كل من جورج بومبيدو وفرانسوا ميتران، حين اعتقدا بضرورة تحمل مسؤولية محو

الصعيد الوطني فلدينا في العراق تجربة تعد من التجارب الناضجة والتي يمكن الاستفادة منها لو توفرت الرغبة الصادقة في الوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية، وهي تجربة إقليم كردستان^١.
وبفعل تداعيات انهيار النظام السابق، فضلاً عن التداعيات التي خلفتها الفتنة الطائفية في العراق، وبالتحديد في السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أضحى الشعب العراقي بكل مكوناته بحاجة ماسة إلى الحوار والمكاشفة والمصارحة والمصالحة الحقيقية بين أبنائه، وهذا هو السبيل الأمثل للحد من الآثار السلبية لتلك التداعيات، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي كادت أن تتكسر في أوساط المجتمع العراقي، ومن ثم تنسف كل ما اعتاد عليه هذا المجتمع من قيم الانسجام والتعايش^٢.
تميز المشهد العراقي خلال الأعوام المنصرمة بوجود ثلاثة مستويات للحوار والمصالحة الوطنية، مختلفة في درجة الإقبال عليها من القوى السياسية الفاعلة في تحقيقها، أو حتى الشروع بها، بالرغم من الدرجة القصوى من التدهور التي بلغها الوضع في العراق، ولاسيما خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتتمثل هذه المستويات بالآتي^٣:

- ١- الحوار والمصالحة بين الأطراف الفاعلة في العملية السياسية (الحكومة والمعارضة داخل العملية السياسية).
- ٢- الحوار والمصالحة بين أطراف العملية السياسية (الحكومة والمعارضة) من جهة، والأطراف المعارضة الأخرى خارج العملية السياسية من جهة أخرى.
- ٣- الحوار بين القوى السياسية والمجتمع، أو ما يمكن تسميته بالحوار الوطني.

^١ ينظر: غفران يونس هادي، أنموذج المصالحة الوطنية في أيرلندا الشمالية وإمكانية التطبيق في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، كانون الثاني ٢٠١٠، ص ٧٣-٩٨.

^٢ ينظر: رشيد عمارة الزبيدي، آليات التعايش السلمي في العراق، في: واحد عمر محي الدين ورشيد عمارة ياس (إعداد وتقديم)، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، السليمانية، ٢٠١١، ص ١١٦.

^٣ طه حميد العنكي، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، في: واحد عمر محي الدين ورشيد عمارة ياس (إعداد وتقديم)، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، السليمانية، ٢٠١١، ص ١٦٦.

^٤ ينظر: ستار جبار الجابري و خيرى عبد الرزاق جاسم، المصالحة الوطنية في العراق رؤى ومقترحات، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة (بغداد)، العدد ١٤، ٢٠٠٩، ص ٥.

فضلاً عن أن أغلب الأطراف لم تدرك حقيقة أن الحوار ضرورة ملحة من ضرورات الحفاظ على وحدة المجتمع وحيويته، وهي وحدة ينبغي أن تؤسس على التفاعل والتواصل في أجواء من الشفافية والصدق، لأن ذلك وحده كفيل بترصين فرص الاندماج، وإبعاد شبح الانقسام^١. ولا بد من تحديد حقيقة مفادها أن التعثر في جهود المصالحة الوطنية لا تتحمله الحكومة فقط، وإنما الجهات الأخرى، التي حاول ومحاول بعضها وضع العصي في دولاب العملية السياسية أولاً، ومن ثم جهود المصالحة الوطنية.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة وحدها من يتم تحميله مسؤولية التعثر في جهود المصالحة الوطنية، بسبب كونها الطرف القيم على العملية السياسية، والذي يدير شؤون البلاد والمجتمع.

ثالثاً: آليات التطوير والاستمرار في عملية المصالحة الوطنية

هناك عدد من الآليات التي نراها ممكنة لتطوير المصالحة الوطنية، وهي كالآتي:

١- فتح قنوات اتصال مع كل القوى السياسية المعارضة، سواء تلك المشاركة في العملية السياسية، أو المعارضة من خارج العملية السياسية، وحتى الفصائل التي حملت السلاح في وقت من الأوقات، بشرط إنها لا تعارض المشروع الوطني العراقي، ولا تستهدف البناء المجتمعي.

٢- إقامة مركز دراسات وطني متخصص بالشأن الوطني العراقي، يكون من مهامه تعزيز مسارات المصالحة الوطنية وإعداد الدراسات اللازمة، ويوجه جهده نحو بلورة الطرق الصحيحة والوطنية لتعظيم الإنسان والدور العراقي، وإناطة مسؤوليته بأكاديميين غير مسيسين.

٣- رعاية الدولة الخدمية والإعلامية للمناطق ذات الشكل المختلط، لأنها أنموذج لوحدة البلد.

^١ عبد السلام بغدادى، الاندماج العربي والتنوع، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ١٥، بيت الحكمة (بغداد)، أيلول

٢٠٠٢، ص ٧٧.

٩- إن رسالة الإعلام الوطني تتمثل في المحافظة على التنوع واحترام توجهاته السياسية والاجتماعية في إطار الدولة العراقية، وإن فشل إدارة التنوع في العراق عن طريق وسائل الإعلام العراقية يشكل حالة معقدة وغير مقبولة، والبديل يكون في تعزيز هوية الإعلام الوطني المستقل والحر الذي لا ينظر إلى الشعب وكأنه تجمعات سياسية متناثرة، بل كشعب واحد له امتدادات مذهبية ودينية وعرقية وقومية واختلافات ثقافية^١.

رابعاً : الضوابط التي تقلل من الانحراف والتراجع ومنها:

١- تصميم رسمي، ومن أعلى المستويات في الحكومة على أهمية وضرورتها المصالحة الوطنية لحاضر العراق والعراقيين ومستقبلهم، وتكرار الخطاب والرسائل المتعددة ، ولكل الأطراف بأهمية هذه المهمة وقدسيته .

٢- محاسبة كل من يسيء متعمداً أو هادفاً لمفهوم المصالحة الوطنية ، بغض النظر عن مذهبه أو منصبه أو شخصه ، وإشهار سلوكه في وسائل الإعلام ، كون المصالحة من أهم مساعي الحكومة والتي تعمل عليها منذ تشكيلها ، وإشعار الجميع إنها - الحكومة- لن تتساهل مع كل من يسعى لتخريب مساعيها في الوحدة الوطنية .

٣- الدفع بهدوء وروية في تشكيل التوجه المختلط لمعالجة مشاكل العراق ، وأهمها توكيد المصالحة الوطنية .

٤- حث كل القوى والفصائل العراقية على التحاور ومحاولة إيجاد الحلول لكل مشكلات العراق داخلياً ، وعدم استقواء أية جهة بالأطراف الخارجية في سبيل تحقيق غايات مشروعة أو غير مشروعة .

٥- إيصال رسالة قوية لمختلف دول الجوار ودول الإقليم بأن أي تدخل في الشأن العراقي، ودعم فصيل أو قوة سياسية ضد قوة أخرى سيثير رد فعل قوي ، وأن تلك القوى قد

^١ كاظم المقدادي ، تأثير الخطاب الإعلامي والسياسي على إدارة التنوع والاختلاف في العراق ، مجلة معين ، المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، العدد الأول ، تشرين الثاني ٢٠١١ ، ص ٩ .

تلجأ إلى دول أخرى ، مما سيهدد المنطقة عموماً ، وإن إثارة الاضطرابات في داخل العراق سينتقل حتماً عاجلاً أو آجلاً إلى داخل دولهم ^١ .

٦- إن السلطة التنفيذية، وبضغط من مسؤولية تحسين أدائها السياسي الداخلي، أصبحت ملزمة بتطوير إستراتيجية لفض النزاعات، وتطوير حلول مرضية للأطراف كلها، وقابلة للتنفيذ على الأرض، وإذا ما نجحت في ذلك فإنها ستحرر نفسها من أكبر قيد داخلي يحد من ارتقاء أدائها السياسي، وتعمل على قيادة التفاهات الداخلية حول المشتركات والثوابت الوطنية الرئيسة ^٢ .

خامساً : الفوائد المتحققة من نجاح مشروع المصالحة الوطنية

ابتداءً لا بد من تحديد حقيقة نحن على قناعة كاملة بها ، وهي أن الخلافات التي عصفت وتعصف بالبلد ليس سببها الناس العاديون ، وإنما سببها بعض النخب السياسية الحاكمة ، فهي من أخذت البلد بهذا الطريق المظلم ، وأسهمت في توسيع رقعة العنف ، وإبطاء أي حل وطني حقيقي . تلك الخلافات التي كان عنوانها الحقيقي الصراع حول السلطة والنفوذ والمناصب ، وأسقطوها - للأسف - على الشعب ، وبدا وكأن الناس العاديون في حرب مع بعضهم ، وهم ليسوا كذلك .

لذلك فإذا كانت هناك جهة سوف تستفيد من نجاح مساعي المصالحة الوطنية، فهي الشعب العراقي جميعه، وكذلك مستقبل العراق وأجياله اللاحقة. ومتى تمكن القائمون على العملية السياسية من تقديم تنازلات لبعضهم البعض أولاً، ولمخالفينهم من خارج العملية السياسية، وتم ترحيل بعض الخلافات المستعصية إلى المستقبل، عندها نكون قد نجحنا بمساعينا لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية .

^١ ستار جبار الجابري و خيري عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية ، ص ٨-٩ .

^٢ سعد السعيد، حسم القضايا العالقة في إطار تعزيز الأداء السياسي للحكومة العراقية ، مجلة معين ، المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، العدد الثاني ، آذار ٢٠١٢ ص ٤٦ .

ولانجاز المصالحة الوطنية يترتب على النظام السياسي السعي لإقرار نظام اجتماعي عادل، والسعي بكل الإمكانيات المتوفرة لترتيب البيت العراقي بعدالة ودون انحياز وتمييز، وبالسرعة التي تتناسب وحجم المحنة العراقية^١.

إن المصالحة بين مكونات الشعب العراقي متحقة لا محالة ، وليست فيها مشكلة حقيقية، والمرجعيات الاجتماعية قادرة على حل الكثير من المعضلات التي تبدو عصبية على الحل، ولكن يبقى على المكونات السياسية أن تنجح في حل مشاكلها في ما بينها^٢.

سادساً : الواقع الفعلي لجهود المصالحة الوطنية

تبدو المصالحة الوطنية - وكما أشرنا أكثر من مرة - متعثرة خلال الحقبة السابقة لأسباب كثيرة ، منها ما هو مرتبط بالحكومة ، ومنها بالأحزاب والكتل السياسية المشتركة في العملية السياسية التي يبدو الكثير منها غير مقتنع بضرورة إجراء المصالحة الوطنية ، لأسباب تتعلق بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة ، ومنها ما هو متعلق بالطرف الآخر وهو المعارضة السياسية التي تفرض سقفاً عالياً للمطالب .

تحاول بعض القوى السياسية المشتركة في العملية السياسية أن تضع خطوطاً حمراء على المصالحة مع بعض الأطراف ، ويبدو هذا الطرح غير موفق وغير سليم ، ذلك إنه متى ما وضعت خطوط حمراء على أي طرف من الأطراف فقد فشلت عملية المصالحة برمتها .

إن العبرة الحقيقية أن تتصالح مع من يختلف معك اختلافاً جذرياً لكي تضع حلاً سياسياً للمشكلة لا أن تستبعده وتقصيه ، وعندها - في حالة الإقصاء - ستبقى المشكلة كما هي ، وتفشل معها كل جهود المصالحة ، والبناء الوطني الصحيح .

هناك أربعة أطراف أساسية تختلف مع العملية السياسية المقامة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ ، أي ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، وهي :

^١ إسرائ علاء الدين نوري وحازم صباح أحمد ، دور المصالحة الوطنية في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، في واحد عمر محي الدين ورشيد عمارة ياس (إعداد وتقديم) ، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل ، السليمانية ، ٢٠١١ ، ص ٢٨ .

^٢ ستار جبار الجابري و خيرى عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية ، ص ٩ .

- ١- حزب البعث ، بتشكيلاته المختلفة التي انشقت بعد الاحتلال .
- ٢- الفصائل المسلحة والتي قادت عمليات المقاومة ضد الاحتلال .
- ٣- الميليشيات المسلحة التي ترتبط بأحزاب وكتل وتيارات سياسية .
- ٤- تنظيم القاعدة في العراق بمختلف مسمياته .

وإذا ما أردنا تفصيل كل منها نعتقد إنه بالإمكان التحوار والتصالح مع الأطراف الثلاثة الأولى ، أما الطرف الرابع (تنظيم القاعدة) فهو الطرف الوحيد الذي لا يمكن التحوار معه لأسباب متعددة أهمها إنه تنظيم أجنبي على الرغم من انضمام الكثير من العراقيين إليه ، فضلا عن إنه يحمل أجندة مختلفة عن كل التنظيمات الأخرى ، وهو يسعى لإلغاء الجميع ممن يختلفون معه عقائدياً ودينياً ، لذا فهو لا يمكن أن يكون شريكاً في أي عملية سياسية .

أما الميليشيات المسلحة فمن الممكن إيجاد حل لها من خلال حل جميع أنواع الميليشيات المرتبطة بالأحزاب السياسية ، وأن يتم تشريع قانون للأحزاب يحظر عليها حمل السلاح وتكوين الميليشيات لكي يتم حصر السلاح بيد الدولة فقط . وأن يتم إدماج الميليشيات في المجتمع وفي الحياة المدنية من خلال برامج تثقيفية وتوعوية وسياسية^١ .

والحكومة العراقية قامت بجهود كبيرة في هذا الموضوع من خلال تشكيل دائرة متخصصة هي ((دائرة نزع السلاح وإدماج الميليشيات)) المرتبطة بالأمانة العامة لرئاسة الوزراء مباشرة، وترتبط بهذه الدائرة ملفات الميليشيات والصحوات .

أما الفصائل المسلحة والتي قادت العمل المسلح في العراق ضد الوجود الأمريكي وضد الحكومة العراقية فمن الممكن التفاهم معها ، لاسيما بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، ومن الممكن التفاهم معها على إشراكها في العملية السياسية ، لاسيما والعراق يخوض معركة حاسمة مع تنظيم داعش الإرهابي لتحرير المدن العراقية من سيطرته، وأهمها مدن الموصل والأنبار وصالح الدين .

^١ لمزيد من التفاصيل ينظر : عماد علو ، تحديات الأمن الوطني العراقي وسبل مواجهتها ، مجلة معين ، المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، العدد الثالث ، شباط ٢٠١٣ ، ص ٥٦ - ٥٧ .

ولابد من تثبيت حقيقة مفادها أن أغلب الفصائل المسلحة مرتبطة بحزب البعث ، أو هي من تشكيلات حزب البعث ، أو أن منتسبها من أعضاء حزب البعث ، لذلك فإن نصف الحل مع هذه الفصائل يكمن في إيجاد حل مع حزب البعث . ونعتقد إنه متى ما تمكنت الحكومة والأحزاب السياسية الحاكمة أن تجد لها حلا مع هذا الحزب فإن العراق لن يعاني من الكثير من المشاكل التي يعانيها الآن .

ونعتقد أن أفضل الحلول أن يتم التعامل مع البعث كأفراد ، وليس كحزب ، فما دام الحزب الآن محظور بموجب الدستور ، فمن الممكن العفو عن جميع الأشخاص المنتسبين له ممن لم تتلطح أيديهم بدماء العراقيين ، وأن يتم إدماجهم بالمجتمع دون قيد أو شرط ، وأن يكون لهم الحق بالتمتع بكافة حقوقهم القانونية والسياسية كمواطنين ، أما من تلطخت أيديهم بالدماء ، أو من أقيمت أو تقام بحقهم دعاوى قضائية تتعلق بحقوق أي مواطن عراقي ، فإن القضاء يجب أن يأخذ مجراه لإحقاق الحق .

ويتوجب على الحكومة أولا أن تعدل التشريعات التي شرعتها والتي تتضمن الإقصاء والاجتثاث والمساءلة ، وتلجأ إلى الحوار الوطني البناء ، الذي يضع الجميع على مسافة واحدة للشروع في بناء الوطن وخدمته.

ولكن وقبل كل ذلك ينبغي على الحكومة أن تسعى لحسم الأمور كافة المتعلقة بإنصاف الضحايا، وهذا ما عملت عليه التجارب الأخرى في مجال المصالحة، ومنها التجربة الايرلندية، إذ نص اتفاق الجمعة العظيمة على أن أساس المصالحة يكمن في معالجة ضحايا العنف^١.

إذن لابد أن يكون العراقيون أكثر جدية في مشروع المصالحة الوطنية، والذي يتضمن معالجة الإشكالات السابقة لسقوط النظام السياسي العراقي ٢٠٠٣، واللاحقة له، وفق الأسس القانونية والعدالة التي تقتضي إنصاف المظلومين، واسترجاع الحقوق، وتعويض المتضررين، ومحاسبة المقصرين، ومرتكبي الجرائم في مختلف الحقب وبلا استثناء أو تمييز، والابتعاد عن الاقصاءات السياسية الفكرية من أجل الوصول إلى دولة القانون والمواطنة الحققة^٢.

^١ غفران يونس هادي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

^٢ رشيد عمارة الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

- ٧- إبراز المكونات الاجتماعية (العشائر، القبائل) التي ينتشر فيها الانقسام المذهبي، دون أن يشكل ذلك خطراً عليها، بقدر ما يزيد من لحمتها وقوتها، ويجعل من أشكال تصرفاتها أنموذجاً لنهج وطني واحد. ويمكن أن يمارس الإعلام دوراً في ذلك، دون تحريض أو تفتيت، من خلال الزيارات والتغطيات الإعلامية المركزة.
- ٨- إبعاد كل الشعارات واللافتات التي يشم منها رائحة الانقسام الطائفي أو العنصري من الشارع، ويرافق ذلك حملة واسعة وموجهة تغطيها رسائل وسائل الإعلام المختلفة. وإشعار الجميع أن يكون الشعار وطنياً، وعدم توظيف المناسبات الدينية توظيفاً طائفاً مع إنما يجب أن تحظى باهتمام واحترام الجميع كونها مناسبات إسلامية .
- ٩- إلزام مسؤولي الدولة والحكومة كافة بالابتعاد عن لغة التخوين والعمالة إزاء الطرف الآخر، لأن استخدام مثل هذه التوصيفات هو دفع للعنف والانقسام، وإغلاق باب الحوار.
- ١٠- الابتعاد قدر الإمكان عن إقامة مؤتمرات مصالحة وطنية (شكلية) خارج العراق، لأنها مبادرات تسيء ولا تنفع. فالمطلوب من الجميع (ولاسيما المعارضة) إدراك أن عقد مؤتمرات المصالحة في بغداد أو أية مدينة أو قسبة أو حتى قرية عراقية يعطي معنى وطنياً عميقاً لاجتماع المصالحة الوطنية. فضلاً عن أن انعكاسه على المواطن يكون كبيراً، على العكس من المؤتمرات التي عقدت وستعقد في القاهرة وهلسنكي وطوكيو وباريس وغيرها .
- ١١- إعادة النظر ببعض التشريعات التي تعرقل مسارات المصالحة الوطنية ، والتي تتعلق بمفاهيم الاجتثاث والإقصاء .
- ١٢- تحجيم لغة الإعلام الرسمية وشبه الرسمية التي تتحدث عن خلافات بين مكونات الشعب الاجتماعية ، وإبراز الحقيقة التي يدركها عموم أفراد الشعب العراقي، وهي أن تلك الخلافات سياسية وليست اجتماعية أو دينية .
- ١٣- إبعاد العناصر كافة التي تميل في خطاباتها ميلاً طائفاً أو عنصرياً عن مركز القرار وتحجيم دورها ، ولاسيما الإعلامي منها . وكذلك بعض المحسوبين على رجال الدين الذين

٢٠- دعوة أبناء الأسر المقيمة في الخارج للتقديم للزمالات والدراسات العليا داخل العراق وخارجه ، مع رعاية الدولة لهم في هذا المسعى، لإشعارهم أن الوطن للجميع، وخيراته من حق الجميع ، حتى لمن اختلف مع العملية السياسية وعارضها .

٢١- توجيه وزارات الصحة والهجرة والمهجرين والخارجية لمفتحة الجهات الدولية (الصحية ، الغذائية ، الهجرة) بتسهيل معاملة العراقيين ممن اضطرتهم الأسباب للهجرة كل حسب حاجته ، على أن تقوم وزارة الخارجية بالتنسيق مع دولة الإقامة والأمم المتحدة في هذا الجانب.

الخاتمة:

إن وضع العراق اليوم هو أشد ما يكون لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر وتستقيم فيه الأمور من دون تلك المصالحة، على شرط أن تكون مصالحة حقيقية، لا مصالحة شعارات براقية، كما هو الأمر مع ما جرى خلال السنوات المنصرمة.

إن الأوضاع الأمنية المتردية في العراق خلال السنوات الأخيرة، وتزايد نفوذ الجماعات الإرهابية، ولاسيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عظم من حاجة العراق لرص الصفوف ونبد الخلافات بين مختلف مكوناته السياسية والمجتمعية .

إن تحقيق مصالحة وطنية بناءة ستكون كاجماً حقيقياً لدوامه العنف في العراق، لاسيما وأنها ستسحب أعداداً كبيرة من معارضي العملية السياسية، ممن سيجدون مكاناً لهم في بناء الوطن، وستخسر الجماعات الإرهابية نفوذها في العديد من المناطق، من خلال عدم توفير ملاذات آمنة لها .

